وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 08 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط يفتتح اليوم بأمل تجنب المشكلات الاقتصادية وتقلبات الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لا تـزال المشـكلات الاقتصاديـة وتقلبـات العـرض والطلـب فـي مختلف أسـواق العالـم ولا سـيما الأميركية والأوروبيـة تـؤرق تـداولات النفـط الخـام، في افتتاح أسـواق اليـوم الاثنين، ولـم يكن الأسـبوع الماضي مع بداية شهر مايو مختلفاً عن قبله من الأسابيع في شهر أبريل من تكالب ظروف الأزمة المصرفية الأميركية والأوروبية التي عززت من تباطؤ الطلب على الوقود، برغم بوادر انتعاش الاقتصاد الصيني بعد التحرر من سياسة صفر كوفيد وتوقعات ارتفاع الطلب في السفر الجوي والبري والبحري وتحرك شحنات الوقود للصين.

ألا أن غالبيـة محللـي النفـط فـي العالـم يـرون بأنهـا ضربة مزدوجة لأسـعار النفط وسـط تجـدد التداعيات المصرفية الأميركية التي أثار مخاوف من انتشار العدوى وتضخيم محادثات الركود، في حين أدى الانكماش المفاجئ في أنشطة التصنيع في الصين إلى تراجع التفاؤل بشأن توقعات الطلب على النفط في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

تلك التطورات أدت لأغلق خام برنت عند75.30 دولارا للبرميل وإغلاق غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 71.34 دولار ًا، بينما أنهى خام برنت القياسي الأسبوع بانخفاض بنحو 5.3 ٪، مضيفًا الخسائر الأسبوعية السابقة عند 2.6 ٪ و4.9 ٪. بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط 7.1 ٪، وانخفض كلا المعيارين لمدة ثلاثة أسـابيع متتالية للمرة الأولى منذ نوفمبر. ومع ذلك، تجد أن هناك انتعاشـا في صادرات النفط الخام الأميركـي، إذ تجـاوزت صـادرات النفط الخام الأميركية لشـهر أبريل التوقعات، لتصل إلى مسـتوى قياسـي بلـغ 4.5 ملايـيـن برميـل يوميًا بفضل زيادة الطلب على الوقود في الصين، بحسـب محللين أميركيين من أويل برايس. ونمت صادرات الخام الأميركية بنسبة 22 ٪ في 2022 مقارنة بالعام الذي سبقه بعد أن دفع الغزو الروسـي لأوكرانيا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا إلى حظر واردات النفط الروسـي وتغيير التدفقات العالمية بشكل كبير.

ومهما يكن من أمر، تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وقد سجلت انتعاشًا اقتصاديًا منذ أن تراجعت عن سياساتها الصارمة في عدم انتشار الفيروس، وقفزت صادرات أبريل إلى الصين إلى 850 ألف برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ مايو 2020.

ورجح خبراء آخرون صادرات الخام الأميركية أعلى من ذلك، وفقًا للبيانية، تبلغ صادرات النفط الخام الأميركية حاليًا 4.819 ملايين برميل يوميًا، مرتفعًا من 4.571 ملايين برميل في الأسبوع الماضي وبارتفاع من 4.27 ملايين قبل عام واحد. هذا تغيير بنسبة 5.43 ٪ عن الأسبوع الماضي و12.86 ٪ عن العام الماضي.

ووفقًا لروهيت راثود، محلل السوق في فورتكسا، من المتوقع أن يكون إجمالي صادرات النفط الخام في شهر أبريل ببضع مئات الآلاف من برميل يوميًا أقل من مارس، وستظل فوق 4 ملايين. وقال راثود أن هناك ثمة أسباب لارتفاع الصادرات تتعلق برخص النفط الخام الأميركي. في وقت، يميل الخام الأميركي إلى أن يكون أرخص قليلاً من خام برنت، إذ كان متوسط الخصم في فبراير 6.47 دولارات وأقل بنحو 6 دولارات في النصف الأول من مارس، ويميل المشترون الأجانب إلى زيادة مشترياتهم من الخام الأميركي كلما تجاوز الخصم على برنت 6 دولارات للبرميل.

على النقيض، من غير المتوقع أن تظل الصادرات مرتفعة إلى هذا الحد في الأشهر المقبلة، وتوقعت شركة إنرجي أسبكتس أن الصادرات الأميركية في مايو ستنخفض إلى نحو 3.78 ملايين برميل في اليوم، حيث سيؤدي انخفاض أسعار الخام في الشرق الأوسط إلى انخفاض الطلب على الدرجات الأميركية.

وبحسب شركة مستشارو آفاق الطاقة الأميركية، يوضح اتجاهات الطلب على البنزين في 50 دولة، بناءً على بيانات من جودي، والمنتدى الدولي للطاقة، والتقديرات المحسوبة من قبل مستشارو آفاق الطاقة أن الطلب على البنزين بلغ أعلى مستوى له في هذا الوقت من العام، وتم تسجيل الانتعاش في الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وهولندا وفرنسا، لكن الزيادات نشأت حتى الآن من دول مثل الهند وإندونيسيا والفلبين.

وتناول تقرير مستشارو آفاق الطاقة اليومي السيارات الكهربائية في النرويج وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في مبيعاتها، فقد ارتفع الطلب على البنزين بنسبة 2.1 ٪ على أساس سنوي في فبراير. وتعتبر هذه الزيادة في استهلاك البنزين مهمة بالنظر إلى كل الحديث عن السيارات الكهربائية والركود، ويبقى أن نرى كيف سيتطور هذا الاتجاه في نهاية عام 2023. وذكر التقرير بأنه من المتوقع أن تتلقى باكستان أول شحنة نفط تجريبية من روسيا الشهر المقبل، ومن المرجح أن تدفع البلاد ثمن الشحنة باليوان الصيني، وفقًا لتقرير نشرته أوريسا بوست. ومع ذلك، لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل بشأن طريقة الدفع.

ونقل التقرير عن مسؤول قوله إن شحنة النفط ستكون من جبال الأورال الروسية، والتي من المرجح أن تكون متجهة إلى شركة مصفاة باكستان المحدودة، علاوة على ذلك، وفقًا للتقرير، «تم تقدير تكلفة شحن النفط الروسي في مكان ما بنحو 15 دولارًا»، ووضعت باكستان «اللمسات الأخيرة على سعر البرميل بالقرب من 50-52 دولارًا» مقابل سقف السعر الذي تقوده مجموعة السبع.

ونقل تقرير عن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قوله إن لدى موسكو مليارات الروبيات في البنوك الهندية التي لا يمكنها استخدامها، «نحن بحاجة إلى استخدام هذه الأموال، وقال لافروف للصحفيين في ولاية جوا الهندية على هامش منظمة شنغهاي للتعاون، وفقًا للتقرير، «لكن من أجل ذلك، يجب تحويل هذه الروبيات بعملة أخرى، وهذا ما تتم مناقشته الآن». ويقول المحللون إن انخفاض النفقات الرأسمالية وزيادة عدم اليقين بشأن التوسع في الإمدادات المستقبلية وارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية ستواصل دعم أسعار النفط المرتفعة دوريًا، في الواقع، بالكاد تراجعت أسعار النفط حتى بعد أن أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات الخام الأميركية آخذة في الانخفاض بينما سترفع المملكة العربية السعودية أسعار البيع الرسمية لجميع مبيعات النفط للعملاء الآسيويين اعتبارًا من مايو. لكن ستانشارت تنبأ بأن تخفيضات أوبك + ستقضي في النهاية على الفائض الذي تراكم في أسواق النفط العالمية. وفقًا للمحللين، بدأ فائض نفطي كبير في النمو في أواخر عام 2022 وانتشر في الربع الأول من العام الحالي، ويقدر المحللون أن مخزونات النفط الحالية أعلى بمقدار 200 مليون برميل مما كانت عليه في بداية عام 2022 وأعلى بمقدار 268 مليون برميل من الحد الأدنى في يونيو 2022.

ومع ذلك، فإنهم متفائلون الآن بأن البناء خلال الربعين الماضيين سوف ينتهي بحلول نوفمبر إذا تم الإبقاء على التخفيضات طوال العام. وفي سيناريو صعودي أقل بقليل، سيتم تحقيق نفس الشيء بحلول نهاية العام إذا تم عكس التخفيضات الحالية في شهر أكتوبر تقريبًا.

إلى ذلك انخفض الذهب لكنه يتشبث بـ 2000 دولار، حيث يشير تقرير الوظائف الأميركي إلى عدم توقف معدل الفائدة، وبحسب انفيستنق دوت كوم، يبدو الأمر كذلك بعد أن أعلنت وزارة العمل الأميركية عن نمو هائل آخر في الوظائف لشهر أبريل، والذي من المفترض أن يكون محاربو التضخم في مجلس الاحتياطي الفيدرالي يهزون رؤوسهم بحزن.

واستجاب سوق الذهب وفقًا لذلك للمخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد لا يتصرف بعد كل شيء مع زيادات أسعار الفائدة في يونيو، مع انخفاض السعر الفوري للسبائك من أعلى مستوى قياسي في الجلسة السابقة فوق 2080 دولارًا إلى أقل من 2000 دولار في وقت ما.

استقر سعر الذهب لتسليم يونيو في سوق كومكس بنيويورك عند 2024.80 دولارًا للأوقية، بانخفاض 30.90 دولارًا أو 1.5 ٪ في اليوم، بعد أدنى مستوى للجلسة عند 2،007.10 دولارًا أميركيًا للأوقية. ويوم الخميس، سجل الذهب كومكس لشهر يونيو أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2082.80 دولار للأوقية. وكان السعر الفوري للذهب، الذي يعكس التداولات المادية في السبائك والذي يتابعه بعض المتداولين عن كثب، عند 2015.69 دولارًا بحلول الساعة 12:40 بتوقيت شرق الولايات المتحدة (16:40 بتوقيت غرينتش)، بانخفاض 34.51 دولارًا أو 1.7 ٪. في وقت سابق من الجلسة، اخترق ما دون دعم 2000 دولار، لامس أدنى مستوى خلال اليوم عند 1،999.66 دولار. ويوم الخميس، سجل الذهب الفوري أعلى مستوى قياسي له عند 2080.72 دولارا. وتوقع الاقتصاديون الذين تتبعهم أن 180 ألف فقط من الوظائف غير الزراعية الجديدة للشهر الماضي، وأبلغت وزارة العمل عن 253.000 بدلاً من ذلك، أو 40 ٪ أكثر. ولكن في منعطف، قامت الوزارة أيضًا بتعديل 263000 وظيفة غير زراعية كانت قد أبلغت عنها سابقًا لشهر مارس إلى 165000 فقط في تقرير يوم الجمعة. وتعني المراجعة التنازلية بنسبة 37 ٪ فعليًا أن صافي الزيادة في الوظائف الجديدة كان نحو 2 ٪ فقط

ومع ذلك، كان عدد الوظائف الرئيسة هو ما يهم المتداولين، وقد أخبر ذلك الجميع أنه من المحتمل أن يكون لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي مخاوف بشأن إيقاف رفع أسعار الفائدة مؤقتًا في يونيو، خاصةً عندما بذل الرئيس جيروم باول جهدًا للإشارة إلى أن قرارات سياسة البنك المركزي الصادرة ستكون بالتأكيد مدفوعة بالبيانات.

وكان سوق العمل هو القوة المحركة للانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة من اندلاع كوفيد19، حيث تمت إضافة مئات الآلاف من الوظائف دون فشل منذ يونيو 2020 لتعويض الخسارة الأولية البالغة 20 مليون وظيفة بسبب الوباء، ونما متوسط الأجور الشهرية أيضًا دون توقف منذ مايو 2021. وحدد بنك الاحتياطي الفيدرالي نموًا قويًا في الوظائف والأجور على أنهما من العوامل الرئيسة للتضخم.
وبلغ التضخم، وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك، أعلى مستوياته في 40 عامًا في يونيو 2022، متوسعًا بمعدل سنوي قدره 9.1 ٪. منذ ذلك الحين، تباطأ النمو بمعدل 5 ٪ فقط سنويًا في مارس، لأبطأ توسع له منذ أكتوبر 2021. وفي الوقت نفسه، نما مؤشر الأسعار المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، وهو مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، بنسبة 4.2 ٪ فقط في مارس. ومع ذلك، كانت هذه الأرقام أكثر من ضعف شهية بنك الاحتياطي الفيدرالي للتضخم، والتي تبلغ 2 ٪ فقط سنويًا. ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة 10 مرات منذ نهاية الجائحة في مارس 2022، مضيفا ما مجموعه 5 ٪ إلى 0.25 ٪ السابقة. وبصرف النظر عن التضخم، تشعر الأسواق بالقلق أيضًا بشأن عودة الأزمة المصرفية الأميركية إلى الظهور هذا الأسبوع والتي اندلعت في مارس. إضافة إلى ذلك، كانت هناك مخاوف بشأن احتمال تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديون، وهي القراءات الأولى والأكثر ضعفًا لطلبيات المصانع والسلع المعمرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الذهب «لا يزال لديه فرصة جيدة للعودة إلى حالة مزاجية قياسية»، كما قال مويا، مشيرًا إلى أن المخاوف المصرفية لم تكن على وشك الاختفاء في أي وقت قريب نظرًا لمدى تعرض البنوك الإقليمية للرهون العقارية التجارية - ومكانة المعدن الأصفر كملاذ آمن ضد هذه المخاوف.

وقال سونيل كومار ديكسيت، كبير المحللين الاستراتيجيين في اس كيه تشارتنق دوت كوم، من الناحية الفنية أيضًا، كان الذهب مهيأً للارتداد بعد تعثر يوم الجمعة. وقال «يمكن للمستويات الحالية أن تجذب المشترين مرة أخرى لاستئناف الاتجاه الصعودي، وتستهدف إعادة اختبار 2048 دولارًا - 2060 دولارًا في البداية، ثم 2.076 دولارًا لاحقًا».

صادرات «النفط الروسي البحري» لأعلى مستوى.. والهند أكبر المشترين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت صادرات الخام الروسية المنقولة بحرا ثمانية بالمئة في أبريل إلى أعلى مستوياتها في 12 شهرا مع اقتناص المصافي الهندية كميات قياسية من النفط الروسي المخصوم النازح من أوروبا بسبب العقوبات، وفقا لبيانات تتبع الناقلات.

وبلغ متوسط صادرات الخام الروسية المنقولة بحراً 3.76 ملايين برميل في اليوم في أبريل، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2022 و22 ٪ فوق متوسط مستويات ما قبل الحرب البالغ 3.1 ملايين برميل في اليوم، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز العالمية للسلع عبر البحار. وأظهرت البيانات أن الهند استوردت ما يقرب من مليوني برميل في اليوم من الخام الروسي في الشهر، وارتفعت بنسبة 14 ٪ في مارس وأعلى مستوى قياسي جديد لتدفقات الخام الروسي إلى البلاد. وتظهر البيانات أنه مع التغير في التدفقات التجارية منذ بداية حرب أوكرانيا، فإن أكثر من 90 ٪ من صادرات الخام الروسية تجد الآن مشترين في آسيا. وظلت مشتريات المصافي الهندية لخام الأورال الغني بالديزل متوسط الحموضة ثابتة في الأشهر القليلة الماضية، لكنها عززت مشترياتها من الدرجات الروسية الأخرى مثل مزيج خام إيسبو، ونوفي، وسوكول، وسيبريا الخفيف، وحتى بعض درجات القطب الشمالي، وفقًا لستاندرد آند بي جلوبال. واعتماداً على واردات النفط الخام من الشرق الأوسط وغرب إفريقيا والولايات المتحدة، استوردت المصافي الهندية 1 ٪ فقط من نفطها الخام من روسيا في عام 2021. تأتي التدفقات الروسية المتزايدة إلى الهند على الرغم من تضييق الخصومات على درجة صادرات الأورال الرئيسة في موسكو. وتقلص خصم خام الأورال عبر الساحل الغربي للهند للشهر الأمامي إلى المؤجل من خام برنت من 15.95 دولاراً للبرميل في 30 مارس إلى 13.50 دولاراً للبرميل في 2 مايو، وهو أقل فارق منذ منتصف يناير عندما تم إطلاق التقييم التفاضلي لأول مرة. لكن تدفقات الخام الروسي إلى الهند تصل الآن إلى نقطة التشبع لقائمة التكرير المحلية. ويمثل النفط الروسي الآن ما يقرب من 40 ٪ من واردات الخام الهندية، وهو ما يقرب من الحد الأقصى المقدر بـ 40-45 ٪ الذي يمكن لمصافي التكرير معالجته من الناحية الفنية نظراً لجودة الخام.

وتُظهر البيانات أيضًا انخفاضًا حادًا بنسبة 50 ٪ في عمليات نقل النفط الخام الروسي من سفينة إلى أخرى، حيث تقوم السفن من فئة الجليد الآن برحلات كاملة إلى آسيا، وأظهرت البيانات أن صادرات النفط الخام من بحر البلطيق زادت 285 ألف برميل في اليوم على أساس شهري في أبريل إلى 1.69 مليون برميل في اليوم، معززة بزيادة قدرها 323 ألف برميل في اليوم في الشحنات المتجهة مباشرة إلى الهند. وبلغ متوسط النفط الخام الروسي الذي تم تحميله من موانئ البلطيق في طريقه إلى الهند مستوى قياسيًا بلغ 1.25 مليون برميل في اليوم. ونتيجة لذلك، شارك 8.6 ملايين برميل من الخام الروسي في نشاط نقل النفط الخام الروسي من سفينة إلى أخرى في أبريل، وفقًا للبيانات، وهو أدنى مستوى في خمسة أشهر. وتظهر البيانات أنه في الأشهر السابقة، كانت تحويلات نقل النفط الخام الروسي من سفينة إلى أخرى من كالاماتا باليونان موقعًا رئيسيًا لنقل الخام الروسي ولكن لم يُشاهد أي نشاط من سفينة إلى أخرى هناك لأول مرة منذ نوفمبر. وتأتي قدرة موسكو على مواصلة توسيع صادرات النفط الخام على الرغم من القيود التي تقودها مجموعة السبع على الشحن والتي تبدأ فقط إذا تجاوز سعر خام الأورال 60 دولارًا للبرميل. وبلغ خام الأورال الذي تم تحميله في بريمورسك أعلى مستوى له في 2023 عند 56 دولارًا للبرميل في 18 أبريل، لكنه انخفض منذ ذلك الحين إلى 50 دولارًا للبرميل، وفقًا لتقديرات بلاتس. ولم يعد من المتوقع أن تؤدي التعهدات الروسية الأخيرة بتمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام إلى كبح صادرات النفط في الأشهر المقبلة. وقال محللو قلوبال بلاتس للسلع في مذكرة: «قدمت روسيا تعهدًا بالإبقاء على تخفيضات قدرها 500 ألف برميل في اليوم حتى نهاية عام 2023، لكننا نشكك في تقليص أي كميات طواعية في غياب عقوبات غربية أشد صرامة». وتراجعت صادرات المنتجات النفطية الروسية، التي كانت هدف الجولة الأخيرة من جهود الغرب للحد من عائدات موسكو النفطية، بنسبة 16 ٪ في شهر أبريل، وفقًا لبيانات تتبع الناقلات. وبلغ متوسط صادرات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً 2.58 مليون برميل في اليوم في أبريل، من أعلى مستوى بعد الحرب بلغ 2.98 مليون برميل في اليوم في مارس، حيث أدت صيانة المصفاة المجدولة إلى تباطؤ إنتاج المنتج. وتظهر البيانات أن تركيا لا تزال أكبر مشترٍ لمنتجات النفط الروسية بينما تتجه تدفقات نواتج التقطير المتوسطة التي نزحت من الأسواق الأوروبية إلى إفريقيا. ولا تزال اليونان موقعًا رئيسا لعمليات النقل البحري للمنتجات النفطية الروسية، مع وجود 221 ألف برميل يوميًا من المنتجات المتضمنة في نشاط من سفينة إلى أخرى، وفقًا للبيانات. وشوهدت ناقلات النفط وهي تتبادل الوقود الروسي في عرض البحر بالقرب من بنما وتونس للمرة الأولى، لكن لم تظهر أي شحنات متورطة في شحنات أنشطة من سفينة إلى أخرى بالقرب من ميناء سبتة الإسباني على الساحل الشمالي الإفريقي.

وكانت صادرات النفط الروسية قد انتعشت في 2023 إلى المعدلات التي شهدتها سابقًا قبل غزو البلاد لأوكرانيا على الرغم من العقوبات التي فرضتها الدول الغربية. وطبقت دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا حدًا أقصى لسعر برميل النفط الروسي قدره 60 دولارًا مع حصر تقديم خدمات الصناعات البحرية، مثل التأمين وتمويل التجارة، مقابل النفط الروسي المباع دون المستوى القياسي.

ومع ذلك، ارتفعت صادرات النفط الروسية في مارس إلى أعلى مستوياتها منذ أبريل 2020 بسبب «ارتفاع تدفقات المنتجات التي عادت إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة قبل غزو روسيا لأوكرانيا»، وفقًا لتقرير سوق النفط الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية. نتيجة لذلك، زادت عائدات صادرات النفط الروسية بمقدار مليار دولار الشهر الماضي لتصل إلى 12.7 مليار دولار، وهو مقياس لا يزال أقل بنسبة 43 ٪ عن العام الماضي. في وقت، تعتمد الحكومة الروسية على عائدات قطاع الطاقة لملء خزائنها. ولتجنب سقف السعر، يجب أن تعتمد روسيا على صناعات الخدمات البحرية خارج مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، والتي تكون عمومًا أكثر تكلفة وأقل موثوقية. في وقت تحدت عدة دول تلك الجهود التي تبذلها الدول الغربية للحد من سوق النفط الروسي وقوبلت بمقاومة الدول التي تعطي الأولوية لمصادر الطاقة الأرخص والأكثر موثوقية، وشهدت الصين زيادة بنسبة 43 ٪ على أساس سنوي في واردات النفط الروسية اعتبارًا من شهرين، وفقًا لستاندرد آند بورز العالمية، والتي أشارت إلى أن الصين مستعدة «لاقتناص أسعار النفط الخام» التي تتجنبها الدول الغربية. ويستخدم الفاعلون الاقتصاديون الروس الآن اليوان الصيني أكثر من الدولار مع زيادة التعاون التجاري بين البلدين. وتعمل روسيا على إعادة توجيه معظم صادراتها من النفط الخام إلى الصين والهند منذ أن أعلن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع عن خطط لحظر واردات النفط المنقولة بحرا من روسيا وتحديد سقف لسعر الخام إذا كان سيتم شحنه إلى دول ثالثة باستخدام ناقلات غربية وشركات التأمين. والهند لا تلتزم بحد أقصى لأسعار مجموعة السبع لأنها تسعى إلى شراء النفط الخام الرخيص. وقال مصدر بوزارة النفط الهندية إن الهند لم تلتزم، وليست ملزمة، بشراء النفط الخام الروسي فقط بسعر أقل من 60 دولارًا للدول الغربية. وقال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري الشهر الماضي إن الهند ستشتري النفط الذي تستهلكه «أينما كان» إذا كان مفيداً لاقتصاد البلاد. وقال الوزير «نشعر اليوم بالثقة في أننا سنكون قادرين على استخدام سوقنا للحصول على مصدر من أي مكان لدينا، ومن أي مكان نحصل فيه على شروط مفيدة».

وقال مسؤول أميركي إن روسيا لا تجني ثمار ارتفاع تكاليف بعض شحنات النفط الخام الأخيرة التي اشترتها مصافي التكرير في الهند بسعر أعلى من سقف الأسعار الذي حددته دول في الغرب وأستراليا. وارتفعت بعض شحنات النفط الخام منخفض الكبريت أو الحلو الذي تشتريه مصافي التكرير الهندية فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، بسبب ارتفاع الطلب، في حين أن معظم الشحنات أقل من الحد الأقصى.

وكانت الصين تشتري أيضًا الخام الروسي إيسبو من خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ بسعر أعلى من مستوى الحد الأقصى للسعر. فيما يسعى بعض التجار وشركات الطاقة الروسية غازبروم، وروسنفت إلى الحصول على مدفوعات بغير الدولار مقابل درجات معينة من النفط الروسي تم بيعها في الأسابيع الأخيرة فوق سقف الأسعار، وذلك وفقًا لمصادر السوق.

النفط يواجه مسيرة صعبة من التقلبات .. بيانات التضخم ومعنويات السوق مفتاح التعاملات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد خسائر حادة على مدار ثلاثة أسابيع، وذلك بسبب الأزمة المصرفية الدولية واستمرار المجلس الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة، ما جدد المخاوف من الركود وضعف الطلب العالمي، خاصة في ضوء بيانات صناعية ضعيفة في الصين.

وأوضحوا في تصريحات

لـ «الاقتصادية»، أن المخاوف المصرفية تنامت وستؤثر في تعاملات السوق في الأسبوع الجاري، كما أن موافقة بنك «جي بي مورجان» على قبول المودعين من بنك «فيرست ربابليك» المأزوم لم تغير معنويات السوق النفطية. وذكر المختصون أن بعض البنوك الأمريكية، مثل باكويست بانكورب وويسترن ألاينس، تشهد عمليات بيع قوية منذ عودة الاضطراب المصرفي، وذلك في الأسبوع نفسه الذي رفع فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ونتج عنه تحرك هائل للتخلص من المخاطر في النفط. وأشاروا إلى انه في الأغلب ما ينظر إلى سوق النفط على أنها مؤشر للنشاط الاقتصادي المستقبلي، وكان وزن هذه الخطوة أكثر من كاف للتغلب على أي دعم كان يجب أن يقدمه خفض تحالف «أوبك+» الأخير للإمدادات النفطية، المطبق منذ مطلع الشهر الجاري. وأفادوا بأنه من المحتمل أن تكون بيانات التضخم الصينية ومعنويات السوق العامة هي المفتاح لأسعار النفط في الأسبوع الجاري، ولا سيما أن إعلان «أوبك+» عقد اجتماع حزيران (يونيو) المقبل حضوريا في فيينا بعد التراجع الأخير في أسعار النفط فسرته السوق بأنه يعني المزيد من التشديد في أهداف الإنتاج. وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة: إن النفط الخام يواصل مسيرة صعبة من التقلبات السعرية، حيث مر النفط الخام بأسبوع صعب وانتهى في المنطقة الحمراء للأسبوع الثالث على التوالي مسجلا قاعا جديدا على مدار عدة أشهر.

وأوضح أن أسعار النفط تكافح للتغلب على المعنويات السلبية، حيث جاء هذا الانخفاض في المعنويات بفضل مجموعة من العوامل مع تجدد المخاوف المصرفية الأمريكية والمخاوف بشأن البيانات الصناعية والصناعية من الصين وتراجع المخزونات الأمريكية، بينما تعثرت صفقة لإطلاق صادرات النفط الكردي.

وأكد أن بيانات المخزونات الأمريكية -بحسب إدارة معلومات الطاقة- انخفضت بنحو 0.3 في المائة للأسبوع الماضي مسجلة انخفاضا ثالثا على التوالي، وهو مؤشر إلى تعافي الطلب نسبيا على الرغم من مخاوف الركود.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية: إن السوق تتطلع إلى نمو الطلب الأمريكي على الرغم من الرفع المتكرر لأسعار الفائدة، لافتا إلى انخفاض النفط الخام في الاحتياطي البترولي الاستراتيجي بمقدار مليونين إلى 364.9 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له منذ تشرين الأول (أكتوبر) 1983.

وانخفض الاحتياطي للأسبوع الثالث على التوالي، وذلك على الرغم من وجود أسعار النفط أخيرا في منطقة يأمل المشاركون في السوق أن تدفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي، بينما أكدت الإدارة أن إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي ستستغرق وقتا.

ويرى، بيتر باخر، المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن السوق لاتزال تراهن على موسم القيادة الصيفي ودوره في تحفيز الطلب على الوقود، لافتا إلى أنه في إشارة إلى تباطؤ الاقتصاد انخفض الطلب على وقود السيارات قبل ذروة موسم القيادة الصيفي بشكل كبير، حيث انخفض بنسبة 9.4 في المائة إلى 8.6 مليون برميل يوميا ـ بحسب بيانات رسمية.

وتوقع أن الأسبوع الجاري سيتسم بغلبة الجانب المعنوي حيث يعتمد كثيرون على المعنويات، خاصة كيفية معالجة الولايات المتحدة للمخاوف المستمرة بشأن البنوك الإقليمية، حيث يأمل الجميع في التوصل إلى أي استجابة وإجراءات أخرى تسهم في تهدئة المعنيين في السوق، وذلك للمضي قدما.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، إن الترقب وعدم اليقين يسيطران على السوق في ظل أجواء اقتصادية عالمية متوترة وقد يدفعان إلى تعزيز الاتجاه الهبوطي في الأسواق، مشيرة إلى أن المخاطر التي تحيط بالسوق عديدة ومتنوعة، ما يلقي بإعباء ضبط الأداء وتحقيق التوازن على كاهل تحالف «أوبك+».

وأضافت، أنه من بين المخاطر الأخرى التي يجب مراعاتها في الأسبوع الجاري، قضايا الصادرات الكردية، حيث يأمل العراق في استعادة الصادرات في أقرب وقت ممكن، وسيشهد ذلك استئناف ما يقرب من 450 ألف برميل يوميا من صادرات النفط إلى السوق بعد شهر من عدم العرض، وقد يؤدي التأثير الناتج إلى زيادة الضغط على أسعار النفط وتسهيل مزيد من الانخفاضات.

الإمارات توقع 3 مذكرات تفاهم للتعاون مع مؤسسات الطاقة النووية الصينية

الشرق الأوسط

أعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية عن توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع مؤسسات صينية متخصصة في قطاع الطاقة النووية السلمية، لاستكشاف فرص التعاون في التقنيات الجديدة في هذا القطاع.

وبحسب المعلومات الصادرة، أمس، فإن مذكرة التفاهم الأولى ستركز على فرص التعاون بين الطرفين في عمليات الطاقة النووية وصيانتها، بينما تركز مذكرة التفاهم الثانية على التعاون في مجال المفاعلات عالية الحرارة المبردة بالغاز.

وأفادت وكالة أنباء الإمارات «وام» بأن توقيع المذكرات كان بحضور محمد إبراهيم الحمادي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية، خلال زيارته للصين، حيث تم توقيع مذكرات التفاهم بين المؤسسة ومعهد أبحاث عمليات الطاقة النووية، والمؤسسة النووية الوطنية الصينية في الخارج، ومؤسسة صناعة الطاقة النووية الصينية.

وتم توقيع مذكرات التفاهم مع معهد أبحاث عمليات الطاقة النووية والمؤسسة النووية الوطنية الصينية في الخارج من قبل أحمد المزروعي، المدير التنفيذي لشراء الوقود وتحليله في مؤسسة الإمارات للطاقة النووية ونظرائه الصينيين.

فيما وقع مذكرة التفاهم مع مؤسسة صناعة الطاقة النووية الصينية التي ستركز المذكرة على التعاون المحتمل في إمدادات الوقود النووي والاستثمار، الدكتور محمد جوكة، نائب المدير التنفيذي لإدارة الوقود النووي في مؤسسة الإمارات للطاقة النووية. وخلال الزيارة التقى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية مع مسؤولي المؤسسات الصينية المعنية بالطاقة النووية، الذين قدموا له عرضاً حول فرص التعاون المستقبلي بين الجانبين.

كما زار الحمادي مكتب المنظمة الدولية للمشغلين النوويين في مدينة شنغهاي الصينية بصفته رئيس المنظمة، حيث ناقش مع مسؤولي المكتب القضايا ذات الصلة بعمل المنظمة واطلع على مستجدات وأنشطة المكتب.

وكان الحمادي انتخب رئيساً للمنظمة الدولية للمشغلين النوويين خلال الاجتماع العام للمنظمة في أكتوبر (تشرين الأول) 2022.

وتتخذ المنظمة من العاصمة البريطانية لندن مقراً رئيسياً لها، ويتولى أعضاؤها الذين يزيد عددهم على 120 عضواً تشغيل 430 محطة للطاقة النووية في 30 دولة حول العالم.

وتتولى مؤسسة الإمارات للطاقة النووية مسؤولية تطوير محطات براكة للطاقة النووية، أول مشروع للطاقة النووية متعدد المحطات في مرحلة التشغيل في العالم العربي.

وأصبحت محطات براكة نموذجاً يُحتذى به من قبل الدول الأخرى التي تتطلع إلى تنويع محفظتها من الطاقة لا سيما بعد أزمات الطاقة التي يشهدها العالم، حيث تقوم محطات براكة بدور محوري في ضمان أمن الطاقة واستدامتها، مع التشغيل التجاري لثلاث من المحطات وإنتاج ما يصل إلى 4200 ميغاواط من كهرباء الحمل الأساسي الموثوقة والخالية من الانبعاثات الكربونية على مدار الساعة.

وتمتلك الصين 56 محطة للطاقة النووية في مرحلة التشغيل التجاري، بالإضافة إلى 20 محطة أخرى قيد الإنشاء.

وأعلنت الصين مؤخراً عن برنامج لاستثمار 440 مليار دولار لبناء 150 محطة جديدة للطاقة النووية على مدار الخمسة عشر عاماً المقبلة لتعزيز أمن الطاقة واستدامتها في البلاد.

الأميركتان تتهيآن لطفرة في إنتاج النفط بغض النظر عن تراجع الأسعار

اقتصاد الشرق

للمرة الأولى منذ عامين على الأقل، ستكون الأميركتان (الشمالية والجنوبية) على موعد مع التحول إلى أكبر محرك عالمي لنمو إنتاج النفط، في وقت تخفّض فيه منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» الإمدادات.

وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية؛ سيضيف منتجو النصف الغربي من الكرة الأرضية، أكثر من 1.6 مليون برميل يومياً من الإمدادات الجديدة خلال العام الجاري، مما يحول بوصلة النمو بعيداً عن التحالف الذي قاد زيادة الإنتاج العالمي حتى بداية عام 2023.

هذا النمو لن يأتي فقط من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، الذين تنافسوا لفترة طويلة مع «أوبك» على اقتطاع حصة أكبر من السوق، وإنما من الحقول الممتدة عبر أميركا الجنوبية وكندا أيضاً، والتي لا يمكن ثنيها بسهولة عن زيادة الإنتاج، حتى عندما تنخفض الأسعار.

تعويض تخفيضات «أوبك»

سيعوّض الإنتاج الجديد بشكل كامل تقريباً التخفيضات التي أعلنت عنها دول «أوبك» –إلى جانب حليفتها روسيا- ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من مايو الجاري، أملاً في دعم أسعار النفط العالمية.

قال شرينر باركر، رئيس قسم أميركا اللاتينية في شركة «ريستاد إنرجي» (Rystad Energy): «نصف الكرة الغربي هو مصدر الإمدادات الموثوق الذي يحتاج إليه العالم على المدى المتوسط لمنع أسعار النفط من الارتفاع إلى مستويات عالية. فالبرازيل والمكسيك وغويانا والأرجنتين، وحتى فنزويلا، ستشهد زيادات في الإنتاج خلال العام الجاري، مما سيدعم الإمدادات جزئياً في مواجهة تخفيضات (أوبك) المستمرة للإنتاج».

وفقاً لمعلومات إدارة الطاقة؛ فإنّ زيادة الإنتاج ستستمر حتى 2024، وهو العام الذي سيضيف خلاله منتجو نصف الكرة الغربي مليون برميل أخرى يومياً من إمدادات النفط الخام.

تخمة محتملة في المعروض

قال أنطوان هالف، كبير محللي النفط السابق في وكالة الطاقة الدولية، الذي يعمل في مركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا حالياً، إنّ الجزء الأكبر من زيادة الإنتاج التي ستأتي من المنطقة، سيتركز في مجال الخام الخفيف والخام متوسط الكثافة، مما قد يرفع سعر الخام الثقيل، حيث جرى تطوير العديد من المصافي لتحسين قدرتها على معالجته. ونظراً لأنّ حوالي 20٪ من الإمدادات الجديدة ستأتي من المشروعات البحرية التي تضخ النفط على مدار الساعة؛ فإنّ تخمة المعروض من المنطقة تعتبر احتمالاً قائماً بقوة، ما لم يرتفع الطلب على النفط بشكل كبير في وقت لاحق من العام الجاري.

قال باركر من شركة «ريستاد» إنّ تراكم الإمدادات «سيؤدي إلى عراقيل على مستوى الاقتصاد والسياسة».

الولايات المتحدة

وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية ووكالة الطاقة الدولية؛ سيضيف حوض برميان وحده ما يعادل إجمالي إنتاج إيران حتى 2030، وسينمو أكثر من أي منطقة أخرى خلال العامين الجاري والمقبل. لكن مع ذلك، ستُقيد زيادة الإنتاج المتوقّعة من الخام الخفيف الحلو، لأنّ منتجي النفط الصخري يركّزون أكثر على تحقيق عائدات ثابتة بدلاً من ضخ المزيد من النفط. استطرد هالف: «فيما مضى كان منتجو النفط الصخري يضخون المزيد من النفط عند ارتفاع الأسعار. أما الآن؛ فقد باتوا أكثر شبهاً بمنظمة (أوبك)، حيث يضعون خططهم بالتركيز على الهوامش مع استقرار الإيرادات».

البرازيل

حسب توقُّعات وكالة الطاقة الدولية، ستضيف البرازيل 300 ألف برميل يومياً لإنتاجها هذا العام، التي ستأتي من مرافق إنتاج بحرية عملاقة، تستخرج درجة متوسطة من النفط الخام من حقول المياه العميقة، بما في ذلك توبي وبوزيوس وميرو. تبلغ تكلفة كل سفينة نحو ملياري دولار، وتبدأ الشركات التي تتبع لها بتشغيلها بمجرد الانتهاء من بنائها، حتى تتمكن من سداد تكاليف البناء. ونتيجة لذلك؛ قد تقلل البرازيل أسعار النفط على المستهلكين في وقت لاحق من العام الجاري، أو تغرق الاقتصاد العالمي الهش بفائض الإنتاج.

مع ذلك؛ ستكون هذه المشروعات الضخمة عرضة للتأخيرات. على سبيل المثال، أرجأت «بتروبراس» (Petrobras) الشهر الماضي تاريخ بدء التشغيل في ثلاث وحدات. وبالتالي؛ تتوقّع إدارة معلومات الطاقة أن ينمو الإنتاج بمعدل أقل يناهز 200 ألف برميل يومياً في 2023.

غويانا

تتمتع غويانا، التي يبلغ عدد سكانها أقل من مليون نسمة، بواحد من أكبر اكتشافات النفط التي ظهرت في السنوات الأخيرة. ومن المتوقّع أن تصبح ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في المنطقة بحلول نهاية العقد الجاري.

ستبدأ شركة «إكسون موبيل» مشروعها البحري الثالث هناك في الربع الأخير من 2023، قبل الموعد المتوقّع، ليصل إجمالي الإنتاج بذلك إلى 600 ألف برميل يومياً بحلول 2024. وقد يصل الإنتاج إلى 1.6 مليون برميل يومياً بحلول 2030، وفقاً لبنك «غولدمان ساكس».

تعتبر درجة النفط المنتج من حقل ليزا في غويانا خفيفة وحلوة، ويماثل في جودته درجة «بوني لايت» التي تنتجها نيجيريا.

كندا

من المرجح أن يؤدي توسيع خط أنابيب «ترانس ماونتن» في كندا –صاحبة المركز الرابع عالمياً في إنتاج النفط- إلى تحفيز بعض الإنتاج الإضافي الجديد، بالإضافة إلى إرسال تدفقات النفط الكندي الثقيل من منطقة الغرب الأوسط الأميركي إلى الأسواق الآسيوية. يبلغ الإنتاج حالياً أعلى مستوياته منذ 8 سنوات، وبدأت الشركات المنتجة الآن في الاستثمار لتوفير إمدادات جديدة، حيث تخطط «سينوفوس إنيرجي» (Cenovus Energy) لضخ 120 ألف برميل إضافية يومياً على مدار السنوات الأربع المقبلة، فيما أعلنت «إنترناشيونال بتروليوم» (International Petroleum) عن خطط لمشروع رمال نفطية بقيمة 850 مليون دولار، ومن المتوقّع أن تبدأ الإنتاج في 2026، مع زيادة تصل إلى 30 ألف برميل يومياً بحلول 2028.

مصر تستورد السولار من 5 دول في مقدمتها السعودية

الطاقة

ارتفعت قيمة واردات مصر من السولار، خلال العام الماضي (2022)، لتتجاوز 3.5 مليار دولار، وذلك مقارنة مع نحو 2.2 مليار دولار سجلتها خلال عام 2021، بينما تنوعت الواردات بين 5 دول، في مقدّمتها المملكة العربية السعودية والكويت.

وقال تقرير رسمي حديث، اليوم الأحد 7 مايو/أيار (2023)، إن قيمة واردات السولار زادت بنحو 1.3 مليار دولار خلال العام الماضي، أي بنسبة ٪58.8، وفق البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

في الوقت نفسه، تراجعت قيمة صادرات مصر من السولار بنحو ٪60.1 خلال العام الماضي، لتسجّل نحو 161.4 مليون دولار، مقارنة مع 404.5 مليون دولار خلال العام السابق له، بحسب الأرقام التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

السعودية في مقدمة المصدّرين

تصدّرت المملكة العربية السعودية قائمة أكثر الدول تصديرًا للسولار إلى مصر خلال عام 2022، إذ بلغت قيمة واردات القاهرة منها نحو 1.5 مليار دولار، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي المرتبة الثانية بين أكثر الدول تصديرًا للسولار للقاهرة، جاءت دولة الكويت، بصادرات إجمالية بلغت 931.9 مليون دولار، ثم الإمارات بقيمة 530.2 مليون دولار، وبعدها الهند بقيمة 420.9 مليون دولار، وأخيرًا اليونان 111.5 مليون دولار. وكشف تقرير الجهاز ارتفاع إنتاج السولار في مصر، ليبلغ نحو 10.9 مليون طن خلال العام الماضي 2022، في مقابل إنتاج إجمالي بلغ نحو 9.7 مليون طن خلال العام السابق له، 2021، وبزيادة نسبتها ٪12.4.

في الوقت نفسه، بلغت كميات السولار التي استهلكتها القاهرة خلال العام الماضي نحو 14.1 مليون طن، مقابل 13.3 مليون طن خلال 2021، بزيادة ٪6، وفق بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مركبات السولار في مصر

يبلغ عدد المركبات المرخصة العاملة بالسولار في مصر نحو 1.5 مليون مركبة خلال العام الماضي 2022، بنسبة ٪14.8 من إجمالي المركبات التي يبلغ عددها نحو 9.8 مليون مركبة مرخصة، وفق بيانات الجهاز المركزي المصري.

وتحتلّ سيارات النقل المرتبة الأولى في قائمة المركبات العاملة بالسولار خلال 2022، والتي سجلت نحو 1.1 مليون سيارة نقل، وبنسبة ٪75 من إجمالي المركبات، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتأتي بعد سيارات النقل العاملة بالسولار الحافلات بنحو 138.9 ألف حافلة، وبنسبة ٪9.5، ثم سيارات الأجرة التي بلغت 126.2 ألفًا بنسبة ٪8.6، وبعدها سيارات الخدمة العامة بواقع 69 ألف سيارة وبنسبة ٪4.7، وأخيرًا باقي أنواع المركبات بنحو واقع 9.3 ألفًا، وبنسبة ٪0.6.

يشار إلى أن مصر كانت قد أعلنت، في 4 مايو/أيار الجاري، رفع أسعار السولار «الديزل» بنحو جنيه واحد، إلى 8.25 جنيهًا (0.27 دولارًا) للّتر، مع تثبيت أسعار المشتقات النفطية الأخرى، وذلك بعد نحو شهرين من إقرار أكبر زيادة من حيث القيمة منذ تحرير أسعار الوقود قبل 3 أعوام.

وبررت القاهرة الزيادة الجديدة بـ3 أسباب رئيسة، وهي ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالميًا، وتراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي، وأخيرًا زيادة تكلفة توفير لتر السولار الواحد بالنسبة للدولة، إذ تبلغ 12.25 جنيهًا (0.40 دولارًا).

واردات الهند النفطية من دول أوبك تتراجع إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق

دينا قدري

الطاقة

تواصل واردات الهند النفطية من دول أوبك تراجعها على نحوٍ ملحوظ منذ زيادة الإمدادات الروسية في أعقاب غزو موسكو أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

إذ تراجعت واردات الهند من نفط أوبك إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 46٪ في أبريل/نيسان 2023، وفق المعلومات التي نقلتها شركة تعقّب شحن الطاقة «فورتكسا»، واطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي المقابل، وللشهر السابع على التوالي، حافظت روسيا على مكانتها بوصفها أكبر مورّد منفرد للنفط الخام إلى نيودلهي، من خلال إمدادها بأكثر من ثلث إجمالي النفط الذي تستورده الهند، بحسب صحيفة «ذي إيكونوميك تايمز» (The Economic Times).

واردات الهند النفطية من أوبك

شكّلت منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبك ما يصل إلى 90٪ من إجمالي واردات الهند النفطية في وقتٍ ما، لكن تراجعت هذه الأحجام منذ أن أصبح النفط الروسي متاحًا بسعر مخفض في أعقاب غزو موسكو أوكرانيا.

وبلغت حصة أوبك، وخاصةً في الشرق الأوسط وأفريقيا، نحو 72٪ من إجمالي واردات الهند النفطية في أبريل/نيسان 2022.

وانخفضت هذه الحصة إلى 46٪ في أبريل/نيسان 2023؛ إذ زوّدت أوبك الهند بنحو 2.1 مليون برميل يوميًا من إجمالي 4.6 مليون برميل يوميًا استوردتها البلاد في الشهر الماضي. وقالت رئيسة قسم تحليل آسيا والمحيط الهادئ في فورتكسا، سيرينا هوانغ: إن «واردات الهند من النفط الروسي في أبريل/نيسان سجلت رقمًا قياسيًا جديدًا مرة أخرى، لكن الزيادة الشهرية تباطأت، ومن المحتمل أن تبلغ ذروتها في مايو/أيار الجاري».

وأضافت: «تراجعت واردات الهند النفطية من دول أوبك إلى 46٪ الشهر الماضي، انخفاضًا من 72٪ قبل عام، وهو أدنى مستوى في عدّة سنوات».

وشددت على أن «أوبك قد تواجه معركة شاقة لاستعادة حصتها السوقية، إذ ستتجه المصافي في النهاية إلى النفط الخام الذي يعطي أعلى هامش، خارج الوفاء بعقودها محددة الأجل».

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- واردات الهند النفطية من روسيا وأوبك ودول أخرى، منذ مارس/آذار 2020 حتى مارس/آذار 2022

واردات الهند النفطية من روسيا

نادرًا ما كانت مصافي التكرير الهندية تشتري النفط الروسي بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، لكنها الآن تشتري كميات وفيرة من الشحنات الروسية المتاحة بأسعار مخفضة مقارنةً بالخامات الأخرى، إذ رفضتها بعض الدول الغربية بسبب غزو موسكو أوكرانيا.

إلّا أن واردات الهند النفطية من روسيا أصبحت حاليًا أكثر من مشترياتها المجمّعة من العراق والمملكة العربية السعودية، أكبر مورّدي نيودلهي في العقد الماضي.

من حصة سوقية تقلّ عن 1٪ في سلة واردات الهند قبل بدء الصراع بين روسيا وأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، ارتفعت حصة روسيا من واردات الهند النفطية إلى 1.67 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان، إذ حصلت على حصة 36٪. وارتفعت الإمدادات الروسية بشكل طفيف من 1.64 مليون برميل يوميًا من النفط الذي استوردته نيودلهي في مارس/آذار الماضي.

وبلغت المشتريات من روسيا في مارس/آذار ضعف النفط المستورد من العراق الذي يُقدَّر بـ 810 آلاف برميل يوميًا، بعد أن كانت بغداد أكبر مورّد للنفط لنيودلهي منذ 2017-2018.

وتراجعت السعودية إلى المركز الثالث، بإمدادات بلغت 670 ألف مليون برميل يوميًا من إجمالي واردات الهند النفطية، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وباعت الإمارات -التي تفوقت في مارس/آذار على الولايات المتحدة لتصبح رابع أكبر مورّد- نحو 185 ألف برميل يوميًا إلى الهند، أي أعلى من 119 ألف برميل يوميًا صدّرتها الولايات المتحدة.

منافسة على النفط الروسي

تبيع روسيا كميات قياسية من النفط الخام إلى الهند لسدّ الفجوة في صادراتها من الطاقة، بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي الواردات في ديسمبر/كانون الأول 2022.

إذ فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على النفط الروسي المنقول بحرًا، كما حدّد سقفًا سعريًا قدره 60 دولارًا للبرميل، ما يمنع الدول الأخرى من استعمال خدمات الشحن والتأمين في الاتحاد الأوروبي، ما لم يُبَع النفط بأقلّ من الحد الأقصى.

وقال مسؤولو الصناعة، إن المصافي الهندية تستعمل الدرهم الإماراتي لدفع ثمن النفط المستورد بسعر أقلّ من 60 دولارًا.

ووفقًا لشركة فورتكسا لبيانات الشحن، استوردت الهند 68.6 ألف برميل يوميًا فقط من النفط من روسيا في مارس/آذار 2022، وقفزت المشتريات هذا العام إلى 1.678 مليون برميل يوميًا.

ومن المرجح أن تؤدي المنافسة المتزايدة من الصين على خام الأورال إلى الحدّ من الجوانب الإيجابية لواردات الهند من النفط الروسي، وفق ما أفادت به «ذي إيكونوميك تايمز».

خصومات النفط الروسي

في سياقٍ متصل، أفادت البيانات من ريفينتيف إيكون -الصادرة في أبريل/نيسان الماضي- بأن شحنات خام الأورال التي حُمِّلَت في النصف الأول من شهر أبريل/نيسان اتجهت في الغالب إلى موانئ الهند والصين.

إذ استحوذت الهند على أكثر من ٪70 من إمدادات النفط الروسي المنقولة بحرًا خلال الشهر الماضي، بينما سيطرت الصين على نحو ٪20، وفقًا لحسابات رويترز.

وقد بلغ متوسط الخصومات على خام الأورال 13 دولارًا للبرميل أقلّ من سعر خام برنت على أساس تسليم السفينة في الموانـي الهنديـة، و9 دولارات إلى أقلّ من برنت في الموانـي الصينيـة، وفقًا للمعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

بينما وصلت تكاليف الشحن إلى 10.5 دولارًا للبرميل و14 دولارًا للبرميل على التوالي للشحنات من موانـي البلطيق إلى الهند والصين.
ما يعني أن سعر الأورال على أساس الشحن على ظهر السفينة في موانـي البلطيق كان أعلى قليلًا من 60 دولارًا للبرميل في أبريل/نيسان، وفق حسابات رويترز.

ارتفاع عدد حفارات النفط والغاز في 5 دول عربية خلال أبريل

الطاقة

ارتفع عدد حفارات النفط والغاز في 5 دول عربية خلال أبريل/نيسان الماضي، في حين انخفض بدول أخرى، على رأسها الجزائر.

وأظهر التقرير الشهري -الصادر عن شركة بيكر هيوز الأميركية، بتاريخ (5 مايو/أيار 2023)- ارتفاع عدد حفارات التنقيب عن النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط إلى 337 حفارة خلال الشهر الماضي، بزيادة 14 حفارة عن مارس/آذار السابق له.

وفي المقابل، انخفضت حفارات النفط والغاز في أفريقيا بنحو 4 منصات، خلال أبريل/نيسان المنصرم، ليصل الإجمالي إلى 93 حفارة، وفق البيانات التي اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

حفارات النفط والغاز في الدول العربية

ارتفع عدد حفارات النفط والغاز في السعودية 6 منصات خلال أبريل/نيسان الماضي، ليصل المجموع إلى 84 حفارة.

وشهدت منصات التنقيب عن النفط والغاز في ليبيا ارتفاعًا بنحو 6 حفارات، ليسجّل الإجمالي 14 حفارة، حسب البيانات، التي اطلّعت عليها وحدة أبحاث الطاقة. كما زادت حفارات النفط في سلطنة عمان بمقدار من 45 إلى 50 حفارة خلال الشهر المنصرم، مع الوضع في الحسبان أن بيانات بيكر هيوز لا تُظهر وجود منصات غاز بالبلاد. وفي دولة الإمارات، ارتفع عدد حفارات النفط والغاز إلى 56 حفارة بإمارة أبوظبي خلال أبريل/نيسان، بزيادة 4 منصات على أساس شهري، منها 42 منصة للتنقيب عن النفط فقط.

وشهدت منصات النفط والغاز في مصر زيادة حفارة واحدة خلال الشهر المنصرم، ليصل الإجمالي إلى 34 حفارة، وفق التقرير الشهري.

انخفاض الحفارات في الجزائر

تراجع عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر من 33 إلى 31 حفارة خلال أبريل/نيسان الماضي، وفق التقرير، الذي تابعت تفاصيله وحدة أبحاث الطاقة.

ويُظهر الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج الجزائر من النفط الخام شهريًا منذ بداية 2019 حتى مارس/آذار 2023

كما انخفض عدد حفارات التنقيب عن النفط والغاز في قطر بمقدار حفارتين، ليصل الإجمالي إلى 12 حفارة، خلال الشهر المنصرم.

في المقابل، لم تشهد حفارات النفط والغاز في العراق والكويت أيّ تغيير خلال أبريل/نيسان المنصرم، لتظل عند 62 و25 حفارة على التوالي.

حفارات النفط والغاز في العالم

على الصعيد العالمي، انخفض عدد حفارات النفط والغاز بمقدار 71 منصة، لتصل إلى 1808 حفارات في أبريل/نيسان الماضي.

وباستثناء الولايات المتحدة وكندا، ارتفع عدد منصات التنقيب عن النفط والغاز عالميًا بمقدار 17 منصة إلى 947 حفارة خلال الشهر الماضي.

وانخفض عدد حفارات التنقيب عن النفط والغاز في كندا إلى 109 حفارات خلال الشهر الماضي، من 196 حفارة في مارس/آذار السابق له، في حين أغلقت الشركات الأميركية منصة واحدة في الولايات المتحدة، ليسجّل الإجمالي 752 حفارة.

شكراً